

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية/ المدينة المنورة
كلية اللغة العربية

مقرر النحو 7

(لغة 3707)

كلية اللغة

أستاذ المقرر / خلف محمد الجهني

العام الجامعي ف 1 / 1445 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

اسم المقرر الدراسي ورمزه: النحو 3 لغة 3004

مفردات المقرر		
ملحوظات	الأسبوع	الموضوعات
		<p>باب أفعال التفضيل تعريفه, وأنواعه, وحكم كل نوع (المجرد, المضاف, المحلى بـ(أل)), حكمه الإعرابي شروط ما يصاغ منه (أفعال) التفضيل, ومن فاقد الشروط . (أفعال) التفضيل العاري عن معنى التفضيل. تقديم (من) ومجرورها على اسم التفضيل . رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر (مسألة الكحل) .</p>
		<p>باب التوابع معنى التابع, وأنواعه . النعته: أغراضه, وأقسامه, وحكم كل قسم . تقديم النعت على المنعوت . تقديم النعت على بعض المنعوت. حكم النعت من حيث الاشتقاق والجمود, حكم النعت بالجامد إذا كان بمعنى المشتق . مسائل في باب النعت: 1- النعت بالجملة . 2- النعت بالمصدر . 3- النعت بالواحد إذا اختلف أو ائتلف . 4- النعت بمعمولي عاملين متحدين معنى وعملا . تعدد النعت . حكم النعت المقطوع حذف النعت أو المنعوت .</p>
		<p>التوكيد أقسامه: التوكيد المعنوي: تعريفه, وألفاظه, وأحكامه . التوكيد اللفظي: تعريفه, وأحكامه</p>

		<p>العطف أنواعه:</p> <p>1- عطف البيان: تعريفه, وأحكامه . 2- عطف النسق: تعريفه, وحروفه .</p> <p>حروف العطف التي تفيد الاشتراك في اللفظ والمعنى, أو اللفظ فقط</p> <p>معاني حروف العطف, وأحكامها . العطف على الضمير المرفوع المتصل . العطف على الضمير المجرور المتصل حذف العاطف مع المعطوف . حذف المعطوف . عطف الفعل على الفعل, وعطفه على اسم شبيهه بالفعل .</p>
		<p>البدل تعريفه . الفرق بينه وبين عطف البيان. أقسامه, وأحكامه .</p>
		<p>النداء، أدواته، مدلول كل أداة، ماتخص به، أقسام المنادى</p>
		<p>حكم نداء ما فيه أل، تابع المنادى وأقسامه</p>
		<p>الممنوع من الصرف، تعريفه، مايمتنع صرفه لعدة واحدة، مايمتنع صرفه لعنتين</p>
		<p>النداء: تعريفه, حروفه, واستعمالاتها, وأحكامها . أنواع المنادى من حيث اللفظ والمعنى والإعراب . الجمع بين (يا) و(أل) . أحكام تابع المنادى . أحكام المضاف إلى ياء المتكلم . أسماء لازمت النداء .</p>
		<p>الاستغاثة: تعريفها، أركانها، وحكم لامها، علاقتها بالنداء . الندبة: تعريفها، حكم المنسوب وشروطه، الندبة بالألف، علاقتها</p>

		<p>بالنداء .</p> <p>الترخيم: تعريفه, شروطه العامة والخاصة, وأحكامه . لغة من ينتظر, ومن لا ينتظر . الترخيم في غير النداء .</p>
		<p>الاختصاص: تعريفه, صورته, وإعرابها, والفرق بينه وبين المنادى . التحذير والإغراء تعريفهما, صورتها, وإعرابها . أحكام حذف العامل فيهما . التحذير بغير (أيا) .</p>
		<p>أسماء الأفعال: تعريف اسم الفعل, حكمه من حيث المعنى (زمنًا وتعريفًا وتكثيرًا), والإعراب, والسماع والقياس, والارتجال والنقل, والإعمال, وتقديم المعمول . أسماء الأصوات: أنواعها, وإعرابها .</p>

الدرس الأول: باب أفعال التفضيل

عناصر الدرس:

- 1/1 تعريفه, وأنواعه, وحكم كل نوع (المجرد, المضاف, المحلى ب(أل)), حكمه الإعرابي
- 1/2 شروط ما يصاغ منه (أفعال) التفضيل, ومن فاقد الشروط .
- 1/3 (أفعال) التفضيل العاري عن معنى التفضيل.
- 1/4 تقديم (من) ومجرورها على اسم التفضيل .
- 1/5 رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر (مسألة الكحل) .

تمهيد:

*** اسم التفضيل من الأسماء المشتقة العاملة عمل الفعل .

تقول: محمد أكرم من جابر .

تدل كلمة: (أكرم) في الجملة السابقة على أمرين معًا: اشتراك محمد وخالد في معنى معين؛ هو (الكرم)،

وأن محمدًا يزيد على خالد في هذا المعنى.

فكلمة (أكرم) ونظائرها من الكلمات المشتقة تسمى: (أفعل التفضيل) .

تعريف اسم (أفعل) التفضيل: الوصف المبني على (أفعل) ولو تقديرا، لزيادة صاحبه على غيره في

أصل الفعل .

تعريف آخر: الاسم المصوغ على (أفعل) ولو تقديرا، يدل - في الأغلب- على أن شيئين اشتركا في

معنى، وزاد أحدهما على الآخر فيه .

فخرج بقيد (أفعل) جميع المشتقات عدا الصفة المشبهة التي على وزن (أفعل) .

وخرج بقيد (لزيادة صاحبه) الصفة المشبهة التي على وزن (أفعل) .

وقولهم: (ولو تقديرا) لدخول ثلاثة ألفاظ جاءت بحذف همزة ؛ لكثرة استعمالها، وهي:

1- خير، وأصلها (أخَيْرَ)، فحذفت همزة بدليل ثبوتها قول الشاعر:

بِلاَلٍ حَئِرِ النَّاسِ وَابْنِ الْأَخِيرِ

2- شرّ، وأصلها: (أشَرَّ)، فحذفت همزة بدليل ثبوتها في قراءة أبي قلابة: (مَنْ الْكَذَّابُ الْأَشَرُّ) .

4- حَبّ، كقول الشاعر:

وزادني كَلَفًا بِالْحَبِّ أَنْ مَنَعَتْ ... وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعًا

وهو نادر، والأكثر أن تأتي على أصلها (أحب)، قال تعالى: (إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْنَا

مِنَّا) .

فالأركان التي يقوم عليها التفضيل الاصطلاحي - في أغلب حالاته- ثلاثة:

1- صيغة (أفعل)، وهي اسم مشتق.

2- شيئين يشتركان في معنى خاص.

3- زيادة أحدهما على الآخر في هذا المعنى الخاص.

والذي زاد يسمى: (المفضل)، والآخر يسمى: (المفضل عليه)، أو: (المفضول).

وبدل أفعل التفضيل - في أغلب صورته- على الاستمرار والدوام، ما لم توجد قرينه تعارض هذا، فشأنه

في الدوام والاستمرار شأن الصفة المشبهة .

صيغة اسم التفضيل وهو (أفعل) في المذكور، نحو: محمد أفضل من زيد، ومؤنثه (فُعلى)، نحو: هند

فضلى النساء .

استعمالات اسم التفضيل باعتبار معناه

لاسم التفضيل باعتبار معناه ثلاثة استعمالات:

أ- ما تقدم في تعريفه .

ب- أن يراد به؛ أن شيئاً زاد في صفة نفسه على آخر في صفته، كقولهم: الصيف أحر من الشتاء؛ أي: الصيف أبلغ في حره من الشتاء في برده، ومثل: العسل أحلى من الخل ونحو ذلك: وليس في هذه الحالة وصف مشترك وإنما الاشتراك في الزيادة.

ج- أن يتجرد عن معنى التفضيل، ويراد به ثبوت الوصف لمحلّه فيؤول باسم فاعل، أو صفة مشبهة. فإن أضيف لمعرفة تعينت المطابقة كما سيأتي: نحو الناقص والأشج أعدلا بني مروان، أي: عادلاهم، ونصيب أشعر الحبشة، أي: شاعرهم. وإن لم يضاف، ولم يقترن بأل ولا بمن، فالأكثر فيه عدم المطابقة؛ نحو: قوله تعالى: { وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ } ، أي: هين، { رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ } ، أي: عالم .

1/1 ما يصاغ منه أفعال التفضيل .

1/2 شروطه .

ربط النحاة بين فعل التعجب وأفعال التفضيل؛ للمناسبة بينهما في اللفظ والمعنى، لذلك حملوا كل واحد منهما على الآخر، وسووا بينهما في أن يصاغ كل واحد منهما مما صيغ منه الآخر، وألا يصاغ مما لا يصاغ⁽¹⁾ .

فيصاغ (أفعال التفضيل) من المصدر الذي يراد التفضيل في معناه، بشرط أن يكون مستوفياً كل الشروط،

وهي:

1- أن يكون المصدر له فعل .

وشدّ مما لا فعل له، كهو أَقْمَنُ بكذا، أي أحق به، وَأَلْصُّ من شِظاظ، وأحنك الشاتين والبعيرين، أي:

أكلهما، وآبل الناس، أي: أراعهم للإبل.

2- أن يكون الفعل ثلاثياً مجرداً، مثل: ضَرَبَ، وَعَلِمَ، وَكُرِمَ .

(1) ينظر: شرح التسهيل 50/3 .

- وشدّ: هذا الكلام أخصر من غيره، من (اختصر) المبني للمجهول، ففيه شدوذ آخر كما سيأتي، وشع: هو أعطاهم للدراهم، وأولاهم للمعروف، وهذا المكان أقفر من غيره (2).
- 3- أن يكون الفعل متصرفاً تصرفاً تاماً، فلا يكون يصاغ من فعل جامد، نحو: عسى، ونعم، وليس، ولا من فعل ناقص التصرف، نحو: يدّر ويدع.
- 4- أن يكون الفعل تاماً، فلا يصح صوغ اسم التفضيل من الأفعال الناقصة، ككان وأخواتها.
- 5- أن يكون الفعل قابلاً للتفاوت، فإن كان غير قابل للتفاوت لم يصح صوغ اسم التفضيل منه؛ لأن معناه مبني على التفاضل والزيادة، فلا يصح من: مات، وغرق، وعمي، وفني.
- 6- أن يكون الفعل مثبتاً، فإن كان الفعل منفيًا لم يأتي منه اسم التفضيل، سواء أكان الفعل ملازماً للنفي، نحو: ما عاج بالدواء، وما نبس بكلمة، أم كان غير ملازم للنفي، وهو أكثر الأفعال، نحو: ما قام محمد، لئلا يلتبس المنفي بالمثبت.
- 7- أن يكون الفعل مبنياً للمعلوم، فلا يصح اشتقاقه من المبني للمجهول، سواء أكان الفعل ملازماً للبناء للمجهول، نحو: زُكِم، وزُهيّ علينا، وعُني، وحُمّ، وجُنّ، أم كان غير ملازم للمجهول، وهو الأصل، نحو: عُلِمَ؛ لئلا يلتبس بالمصوغ من المبني للفاعل.
- وشع شدوذاً: هو "أزهي من ديك"، و"أشعل من ذات النحيين" وكلام أخصر من غيره، من زهي بمعنى تكبر، وشغل، واختصر، بالبناء للمجهول فيهن.
- 8- ألا يكون الوصف من الفعل على وزن (أفعل) الذي مؤنثه على فعلاء، بأن يكون دالاً على لون، أو عيب، أو جلية وذلك نحو: حمر، وعور، وحول، فالوصف منها على وزن أفعل: أعرج ومؤنثه عرجاء، وأعور ومؤنثه عوراء، وأحول ومؤنثه حولاء؛ لأن الصيغة مشغولة بالوصف عن التفضيل (3).

التعجب من فاقد الشروط

فاقد الشروط نوعان:

– أن يكون السبب جموده، أو عدم قبول معناه للمفاضلة:

(2) جَوَزَ بعض النحويين بناءً من أفعل مطلقاً، وبعضهم جوزوه إن كانت الهمزة لغير النقل.

(3) أجاز الكوفيون صياغته من الأفعال التي الوصف منها على أفعل مطلقاً.

وهذا لا يصاغ منه التفضيل مطلقاً، بطريق مباشر - كما سبق - أو غير مباشر؛ لأنه الأول بمجموده لا يشتق منه، والثاني بعدم قبوله المفاضلة يفقد المعنى الذي يقوم عليه التفضيل .

- أن يكون السبب فقد شرط آخر غير الشرطين السابقين:

وصياغة "أفعل" حينئذٍ تتمتع منه بطريقة مباشرة، ويمكن أن تصاغ بطريقة غير مباشرة، وذلك بأن يصاغ أفعل التفضيل من فعل آخر مناسب للمعنى، مستوفٍ للشروط، ثم يوضع بعد صيغة "أفعل" الكلمة ذات المانع إن كانت اسماً، أو مصدرها إن كانت فعلاً، منصوباً على التمييز:

فالاسم نحو: مال، وثياب، لا يصاغ منها اسم التفضيل مباشرة؛ لأنه لا فعل لها، ونأتي للطريقة غير المباشرة فنقول: هو أَكْثَرُ مالاً أو ثياباً .

والفعل نحو: تعاون، لا يصاغ من مصدره (أفعل) التفضيل مباشرة؛ لأنه فعل خماسي؛ فنصوغه بطريقة غير مباشرة؛ بأن نأخذه من مصدر فعل آخر مناسب، مثل: أشدَّ، وأكثر، ونجعل بعده مصدر الفعل الأول، وهو التعاون، تمييزاً منصوباً؛ فنقول: فلان أشدَّ تعاوناً من أخيه، أو أكثر تعاوناً، أو ما شاكل هذا مما يسائر المعنى.

والفعل: "حمر" لا يصاغ من مصدره مباشرة "أفعل" للتفضيل؛ لأن الوصف من منه على وزن (أفعل) الذي مؤنثه على فعلاء؛ فنصوغه بطريقة "غير مباشرة"، من مصدر فعل آخر مناسب، ونجعل بعد "أفعل" مصدر الفعل الأول، وهو: "الحمرة" منصوباً على التمييز، فنقول: قميص زيد أشد حمرةً من قميص عليّ .

1/3 صور استعمال أفعل التفضيل الثلاثة، وأحكامها النحوية.

يستعمل اسم التفضيل في اللغة على ثلاث حالات، وله مع كل حالة حكم يختص به:

أولاً: أن كون مجرداً (خالياً من أل والإضافة): له حكمان:

1- لزوم الإفراد والتذكير مطلقاً .

2- أن يؤتى بعده بـ(من) الجارة للمفضول لفظاً أو تقديرًا، نحو:

زيد أعلم من عمرو، وهند أفضل من ليلي، والمحمدان أكرم من الخالدين، والبنتان أعلم من الولدين،

والمحمدون خير من غيرهم .

ثانياً: أن يكون مقترناً بـ(أل): له حكمان:

1- وجوب المطابقة بينه وبين موصوفة في العدد والجنس .

2- ألا يؤتى معه ب(من) الجارة للمفضول, نحو:

محمد الأكرم, هند الفضلى, الزيدان الأفضلان, والمحمدون الأكرمون, والهندات الفضليات أو الفضل.

ثالثا: أن يكون مضافا: وهو على قسمين:

القسم الأول: أن يضاف لاسم نكرة, نحو:

محمد أفضل رجل, وهند أفضل امرأة, والمحمدان أفضل رجلين, والمحمدون أفضل رجال, والهندات أفضل

نساء, وله حكمان:

1- لزوم اسم التفضيل, وتذكيره مطلقا .

2- وجوب مطابقة الموصوف للمضاف إليه في العدد والجنس .

وهذا رأي أكثر العلماء .

ويرى الفراء وتبعه ابن مالك أنه إذا كان المضاف إليه مشتقا صحَّ الأفراد ولو كان الموصوف غير مفرد,

وحملا على ذلك قوله تعالى: (ولا تكونوا أول كافرٍ به), فالمضاف إليه اسم التفضيل هنا مفرد (كافر), مع

أن الموصوف بذلك جمع, وهو عائد الضمير في (ولا تكونوا).

وأجاب الجمهور بأجوبة, منها:

- أن يقدر بعد اسم التفضيل مضافٌ إليه لفظه مفرد ومعناه جمع, كأن يكون التقدير: ولا تكونوا

أول فريق كافر به, أو أول حزبٍ كافر به .

- أن يجعل الضمير في الأول مقصودا به المفرد, والتقدير: ولا يكن كل واحد منكم أول كافر .

- ذكر أبو البقاء أن (كافر) لفظه واحد, وهو في معنى الجمع, أي أول الكفار .

القسم الثاني: أن يضاف اسم التفضيل لمعرفة, نحو:

محمد أفضل الناس, والمحمدون أفضل القوم, وهند أفضل النساء, والمحمدون أفضل الرجال, والهندات

أفضل من حضر .

وحكمه: إذا نوي فيه معنى (من) جاز الوجهان:

1- المطابقة للموصوف من حيث العدد والجنس, نحو: زيد أعلم الناس, والزيدان أعلما الناس, والزيدون

أعلمو الناس, وهند فضلى النساء, والهندان فضليا النساء, والهندات فضليات أو فضل النساء .

- 2- لزوم الإفراد والتذكير, وهذا هو الأكثر في الاستعمال, نحو: زيد أعلم الناس, والزيدان أعلم الناس, والزيدون أعلم الناس, وهند أفضل النساء, والهندان أفضل النساء, والهندات أفضل النساء .
- إذا لم ينو فيه معنى (من), أو لم يرد به المفاضلة:
- تجب المطابقة للموصوف اتفاقا, نحو: الناقص والأشج أعدلا بني مروان, أي: عادلاهم .
- من الأحكام اللازمة لاسم التفضيل المضاف ألا يؤتى بعده بـ(من), الجارة للمفضول .

ملخص أنواع أفعال التفضيل, وحكم كل نوع	
النوع	حكم (أفعل) وما يتصل به
1- المجرد من (أل) والإضافة	<ul style="list-style-type: none"> - إفراده وتذكيره . - وجوب دخول (من) جارة للمفضول . - جواز حذف (من) مع مجرورها إذا وجد دليل يدل عليهما . - وجوب تقديمهما في صورتين . - عدم الفصل بين من ومجروره و(أفعل), ويستثنى من ذلك الفصل: <ul style="list-style-type: none"> 1- بعمول (أفعل) . 2- بلو مع ما دخلت عليه . 3- بالنداء .

<p>2- المقترن (أل)</p>	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب المطابقة . - عدم مجيء (من) والمفضول معا .
<p>3- المضاف</p>	<p>أ- المضاف لنكرة</p> <ul style="list-style-type: none"> - إفراده وتذكيره, كما في المجرد؛ لاستوائهما في التنكير . - يلزم في المضاف إلى (أفعل) المطابقة لموصوفه . - عدم مجيء (من) مع المفضول . - أن تكون النكرة (المضاف إلى أفعل) من جنس موصوفه (صاحب أفعل) . - أن يكون المضاف بعض المضاف إليه إن كانت المفاضلة باقية على حقيقتها .
	<p>ب- المضاف لمعرفة</p> <p><u>مع دلالاته على التفضيل:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - جواز المطابقة وعدمها في الأفراد والتذكير . والأفصح التزام المطابقة فيهما . - عدم مجيء (من) مع المفضول . - أن يكون المضاف بعض المضاف إليه إن كانت المفاضلة باقية على حقيقتها . <p><u>مع عدم دلالاته على التفضيل (لم تقصد المفاضلة أو كانت المفاضلة مجردة)</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - وجوب المطابقة في الأفراد والتذكير وفروعهما .

(أفعل) التفضيل العاري عن معنى التفضيل:

ورد اسم التفضيل في شواهد ظاهرها أنه لا يراد منه معنى التفضيل, وإنما يؤدي معنى الفاعل أو الصفة المشبهة فقط, وذلك إذا كان مجردا عن (من) الجارة للمفضول .

واختلف النحويون في هذه المسألة:

- 1- الجمهور على أنه لا بد فيه من معنى التفضيل, ولو بتأول؛ لأن هذا الوزن مختص بمعنى الزيادة .
- 2- ذهب أبو عبيدة والمبرد- ووافقهم ابن جني وابن فارس والزحشري- إلى أنه قد يأتي اسم التفضيل ولا يراد به التفضيل, وذلك قياس مطرد .

تقديم (من) ومجروها على اسم التفضيل:

لا يصح تقديم (من) ومجروها على اسم التفضيل في السعة, ويستثنى من ذلك:

إذا كان المجرور استفهاما، أو مضافا إلى الاستفهام، فإنه يجب التقديم حينئذٍ؛ لكون اسم الاستفهام له حق الصدارة، وذلك نحو: أنت ممن أفضل؟ وممن أنت أعلم؟ وأنت من غلام من أفضل؟ ومن وجه من وجهك أجمل؟

وفيما عدا الاستفهام لا يصح تقديم (من) والمفضول على اسم التفضيل، إلا ما ورد نادرا؛ فلا يقاس عليه . ومنه قول الشاعر:

ولا عَيْبَ فِيهَا غيرَ أَنَّ سَرِيْعَهَا ... قَطُوفٌ وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

وقوله:

إِذَا سَايَرْتُ أَسْمَاءَ يَوْمًا طَعِيْنَةً ... فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الطَّعِيْنَةِ أَمْلَحُ

وهو ضرورة .

عمل اسم التفضيل:

أفعل التفضيل لم يشبه الفعل في معناه؛ فلا يصح حلول الفعل محله، ولا يشبه اسم الفاعل في تأنيته وتثنيته وجمعه؛ وذلك أنه في حال تجريده لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، فهو أشد قصورا من الصفة المشبهة؛ لذلك وجد النحاة أن العرب في أساليبهم لا يعملون اسم التفضيل إلا في مواضع مخصوصة، ومنها المعمولات الضعيفة التي تكتفي بما فيه رائحة الفعل، ولم يطلقوا له العمل كسائر المشتقات .

فاتفق العلماء على أنه يعمل في: الضمير المستتر، والظرف، والجار والمجرور، والتمييز، والحال .

ولا يرفع اسما ظاهرا ولا ضميرا بارزا، فلا تقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَحْسَنَ مِنْهُ أَبُوهُ، أو أنت، إلا في لغة ضعيفة حكاهما سيبويه، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ، أو أنت، وأكثر العرب يوجب رفع أفضل في ذلك على أنه خبر مقدم، وأبوه أو "أنت" مبتدأ مؤخر، وفاعل أفضل: ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت ل: رجل، وربطها الضمير المجرور بـ"من".

ولا يعمل في: مصدر، ومفعول به، أو له، أو معه .

رفعه الاسم الظاهر

ويستثنى مما تقدّم (مسألة الكحل)؛ فإنه يصح فيها أن يرفع اسم التفضيل الاسم الظاهر قياساً مطرداً بلا ضعف.

وهذه المسألة لا تجوز إلا إذا صلح أن يحل محله فعلٍ بمعناه، ويتحقق ذلك بشروط، وهي:

1- أن يقع (أفعل) بعد نفي، أو شبهه .

2- أن يكون مرفوعه أجنبياً .

3- أن يك مُفضّلاً على نفسه باعتبارين .

فإذا تحقّق ذلك رفع الاسم الظاهر كثيراً، نحو قولهم: ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُّ منه في عين زيدٍ.

فالكحلُّ: فاعل مرفوع ب (أحسن) وذلك لِصِحَّة وقوع فعل بمعناه موقعه ولا يفسد المعنى؛ فيصح أن

تقول: ما رأيت رجلاً يحسنُ في عينه الكحلُّ كحسّنه في عين زيد؛ وإنما صحَّ ذلك لكون أفعل التفضيل

وقع بعد نفي (ما رأيت) ومرفوعه (الكحل) أجنبي؛ لأنّه لم يتصل به ضمير الموصوف الذي يدلّ على صلة

بين أفعل وموصوفه؛ والمرفوع (الكحل) مفضّل على نفسه باعتبارين، باعتبار كونه في عين زيد، وباعتبار

كونه في عين زيد أفضل من كونه في عين أخرى .

ولقبت هذه المسألة بمسألة الكحل لورود كلمة الكحل فيها .

ومثل هذه المسألة كل تركيب يشبهها، ومنه:

الحديث: "ما من أيام أحبّ إلى الله فيها الصّوم منه في عشر ذي الحجّة" .

فالصوم: فاعل مرفوع ب (أحبّ) .

وقول الشاعر:

مررتُ على وادي السّباع ولا أرى ... كواذي السّباع حين يُظلم وادياً

أقلّ به ركبٌ أتوه تعيّة ... وأخوف إلا ما وقى الله سارياً

والمعنى: إنّ ثبوت الركب في وادي السباع أقل من ثبوته في غيره من الأودية.

فركبٌ: فاعل مرفوع ب (أقلّ) ..

وقول الشّاعر:

ما علمت امرئاً أحبّ إليه البذل ... منه إليك يا ابن سنان

وقاس ابن مالك على التّفني التّفهم والاستفهام وإن لم يرد ذلك مسموعاً، كقولك:

لَا يَكُنْ غَيْرُكَ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْخَيْرُ مِنْهُ إِلَيْكَ .

وهل في الناس رجلاً أحقُّ به الحمدُ منه بمُحْسِنٍ لا يَمُنُّ؟

ومنه أبو حيان قائلاً: إذا كان لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد نفي وجب اتباع السماع فيه، والاقتصار على ما قالته العرب، ولا يُقاس عليه ما ذكر من الأسماء لا سيما ورفعه الظاهر إنما جاء في لغة شاذة فينبغي أن يقتصر في ذلك على مورد السماع . قال: على أن إلحاقها بالتفني ظاهر في القياس ولكن الأولى اتباع السماع .

أما إذا لم يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه، فلا يرفع اسماً ظاهراً إلا قليلاً، وذلك في لغة ضعيفة حكاها سيويه، كما تقدم .

أبيات الألفية (أفعل التفضيل)

اسم التفضيل	
صُعْ مِنْ مَصُوعٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ	(أَفْعَلٌ) لِلتَّفْضِيلِ وَأَبَ اللَّذْ أَيْ
وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِلٍ	لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلٍ
وَ(أَفْعَلٌ) التَّفْضِيلِ صِلُهُ أَبَدًا	تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا ب(مِنْ) إِنْ جُرِّدًا
وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ أَوْ جُرِّدًا	أَلْزَمَ تَذْكَيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا
وَتَلُوْ (أَل) طَبَقٌ وَمَا لِمَعْرِفِهِ	أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنِ ذِي مَعْرِفِهِ
هَذَا إِذَا نَوِيَتْ مَعْنَى (مِنْ) وَإِنْ	لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طَبَقٌ مَا بِهِ قُورِنُ
وَإِنْ تَكُنْ يَتَلُو (مِنْ) مُسْتَفْهِمًا	فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا
كَمَثَلِ (مَنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟) وَلَدَى	إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًّا
وَرَفَعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرًا وَمَتَى	عَاقِبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا
كَ(لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ	أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ)

مراجعة وتطبيقات

الدرس الثاني: باب التوابع

عناصر الدرس:

- 2/1 معنى التابع, وأنواعه .
- 2/2 النعت: أغراضه, وأقسامه, وحكم كل قسم .
- 2/3 تقديم النعت على المنعوت .
- 2/4 تقديم النعت على بعض المنعوت.
- 2/5 حكم النعت من حيث الاشتقاق والجمود, حكم النعت بالجامد إذا كان بمعنى المشتق .
- 2/6 مسائل في باب النعت:

1- النعت بالجملة .

2- النعت بالمصدر .

3- النعت بالواحد إذا اختلف أو ائتلف .

4- النعت بعمولي عاملين متحدين معنى وعملاً .

2/7 تعدد النعت .

2/8 حكم النعت المقطوع

2/9 حذف النعت أو المنعوت .

2/1 معنى التابع، وأنواعه .

- التَّابِع، هو : الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً .

فيدخل في قولك: "الاسم المشارك لما قبله في إعرابه" سائر التَّوابع, وخبرُ المبتدأ, نحو: "زيد قائم", وحال المنصوب, نحو: "ضربتُ زيدا مُجَرِّداً", وخرج بقولك: (مطلقاً) الخبرُ وحالُ المنصوب؛ فإنهما لا يشاركان ما قبلهما في إعرابه مطلقاً, بل في بعض أحواله, بخلاف التابع؛ فإنه يشارك ما قبله في سائر أحواله من الإعراب, نحو: "مررتُ بزيدٍ الكريمِ, ورأيتُ زيداً الكريمِ, وجاء زيدٌ الكريمُ".

والتَّوابع أربعة أنواع، هي :

1- النعت . 2- التوكيد .

3- العطف ، وهو قسمان : أ- عطف البيان ب- عطف النسق .

4- البدل .

والتابع منحصر في الخمسة، ووجه الحصر أنّ التابع إما (بوساطة)، وهو عطف النسق، أو بغير (وساطة)، فإن كان على نية تكرار العامل وهو البدل، وإن لم يكن على نيته، وهو بألفاظ محصورة، فالتوكيد، أو بغير تلك الألفاظ، وهو مشتق فالنعت، أو جامد فعطف البيان.

وهذه القاعدة تشمل حكمين عامين لجميع التوابع، ومن أجلهما سُميت توابع:

1- لزوم التَّبعية في الإعراب، فالأنواع الأربعة غير خارجة عن هذا الحكم، فتقول في النعت: مررتُ بزيدٍ

العاقِل، وفي التوكيد: مررتُ بزيدٍ نفسه وفي العطف: مررتُ بأبي عبدِ الله زيدٍ وأخيه، وفي البدل: مررتُ بزيدٍ أخيك. وكذلك في النصب والرفع .

ولها تَبَعِيَّةٌ أخرى لكنها غير شاملة، فإن النعت تابع في التعريف والتنكير، بخلاف غيره، والتوكيد تابع للمعرفة خاصة على الأمر العام بخلاف غيره .

والمعطوف تابع للمعطوف عليه بواسطة حرف التشريك، بخلاف غيره.

والبديل غير لازم فيه ذلك كله، بل يتبع النكرة وهو معرفة وبالعكس، ولا يكون فيه حرف .

2- لزوم كَوْنِ هذه الأنواع مذكورةً بعد الأسماء الأولى، لأنه قيّد المتبوعات بكونها الأولى في الذكر، فلا بد

أن تكون التوابع ثوابي عنها في الذكر، فلا يتقدم إذاً التابع على المتبوع، وعلى هذا لا يجوز أن تقول: مررتُ

بالعاقِلِ زَيْدٍ، و (زَيْدٍ) هو المتبوع، بل يصير حكمُ (زَيْدٍ) آخرَ، وهو أن يكون بدلاً أو عطفاً بيان. (والعاقِلِ)

صفةً على أصلها، قائمةً مقامَ موصوفٍ متقدّمٍ، حُذِفَ للعلم به، لا صفةً ل (زَيْدٍ) المتأخّر.

وكذلك العطفُ لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه إلا في ضرورة شعر، كقول الشاعر

ويُنسب للأحوص:

أَلَا يَا نَحْلَةَ مِنْ ذَاتِ عَرَقٍ

عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

أراد: عليك السلام ورحمة الله،

س/ هل التوابع مختصة بالأسماء؟

الخلاف في العامل في التابع

اختلف النحاة في العامل في التابع:

أما النعت وعطف البيان والتوكيد، ففي العامل فيها مذهبان:

1- أن العامل فيها هو العامل في متبوعها، ونسب هذا القول إلى سيبويه .

2- أن العامل فيها معنوي وهو تبعيتها لما جرت عليه .

وأما البديل، فقليل: هو على نية تكرار العامل أي تقديره، وقيل: العامل فيه هو العامل في المبدل منه

وهو ظاهر كلام سيبويه .

وأما العامل في المعطوف: ففيه ثلاثة مذاهب، قيل: حروف العطف، وقيل: عامل مقدر بعده وقيل:

العامل في المعطوف عليه بواسطة الحروف .

2/2 النعت: تعريفه, أغراضه, وأقسامه, وحكم كل قسم .

مررت برجلٍ كريمٍ .

مررت برجلٍ كريمٍ أبوه .

تعريف النعت: هو التابعُ المُكْمَلُ مُتَّبِعُهُ بِبَيَانِ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ، أَوْ مِنْ صِفَاتِ مَا تَعَلَّقَ بِهِ .

قولهم: المكمل (أي: الموضح متبوعه والمخصص له) يخرج: البدل، وعطف النسق؛ فإنه لم يقصد منهما التوضيح، أو التخصيص، ويقولهم: (بيان صفة من صفات المتبوع، أو ما تعلق به)، يخرج: التوكيد، وعطف البيان؛ لأنهما وإن كانا مُكْمَلَيْنِ وَمَوْضِحَيْنِ للمتبوع إلا أنهما لا يدلان على صفة في المتبوع؛ لأنهما عين المتبوع . ويسمى النعت أيضا: الصفة، والوصف.

أهم الأغراض والمعاني التي يفيدها النعت:

- 1- الإيضاح، هو رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق، رفع الاحتمال في المعارف، فإذا قيل لك: حضر ممد لم تدر أي المحمدين حضر، إذا كان هناك عدة أشخاص؛ كل منهم يسمى خالدا، فإذا قلت: حضر محمد الشاعر، اتضح لك المقصود .
- 2- التخصيص، هو رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات بحسب الوضع، فالنكرة موضوعة للدلالة على فرد مبهم، من أفراد، يصدق على كل واحد منهم؛ فإذا قلت: زارنا رجل، لم يدر السامع أي أفراد هذا الجنس، وإذا قلت: جائي رجل عالم لم يتضح المراد اتضاحا كاملا؛ لكنه تخصص بالعالم . والأصل في النعت: أن يكون للإيضاح، أو التخصيص، وقد يأتي لأغراض أخرى؛ منها:
- 3- مجرد المدح؛ نحو: { الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ } .
- 4- مجرد الذم؛ نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم .
- 5- التعميم؛ نحو: إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين .
- 6- الترحم؛ نحو: اللهم إني عبدك المسكين .
- 7- الإبهام؛ نحو: "تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة .

8- التوكيد؛ نحو قوله تعالى: {فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ}، وقولهم: "أمس الدَّابِرُّ لا يعود".

أقسام النعت

1- **النَّعْتُ الحَقِيقِيُّ**: يُبَيِّنُ صِفَةً مِنْ صِفَاتٍ مَتَّبِعَةٍ: مررت برجلٍ كريمٍ. فكريم: نعت تابع للمنعوت (رجل) وقد بيَّن النعت صِفَةً مِنْ صِفَاتٍ مَتَّبِعَةٍ.

2- **النعت السَّبَبِيُّ**: يُبَيِّنُ صِفَةً فِي اسْمٍ ظَاهِرٍ بَعْدَهُ مَتَّعِلٌ بِالنَّعْتِ.

نحو: مررت برجلٍ كريمٍ أبوه. فكريم: نعت ل (أبوه) وليس ل (رجل) وسُمِّي النعت السَّبَبِيُّ؛ لِأَنَّهُ بَيَّنَّ صِفَةً فِي اسْمٍ ظَاهِرٍ بَعْدَهُ مَتَّعِلٌ بِالنَّعْتِ.

حكم كل قسم (الأوجه التي يطابق فيها النعت المنعوت)

أولاً: في الإعراب، التعريف والتنكير:

يجب أن يتبع النعت بنوعيه - الحقيقي والسببي - ما قبله (المنعوت) في:

- أوجه الإعراب .

- وفي التعريف والتنكير.

فتقول: مررت بقومٍ كرامٍ، ورأيتُ زيداً الكريمَ، وهذا رجلٌ كريمٌ، وجاءني محمدُ الفاضلُ أبوه، ورأيت رجلاً قاضياً أبوه .

فالنعت بنوعيه الحقيقي، والسببي لا بدَّ من مطابقته لمنعوته في أوجه الإعراب، وفي التعريف، والتنكير؛ فلا تُنَعَّثُ النكرة بالمعرفة؛ فلا تقول: مررت برجلٍ الكريمِ، ولا تُنَعَّثُ المعرفة بالنكرة؛ فلا تقول: مررت بزیدٍ كريمٍ . وهذا مذهب الجمهور .

ثانياً: في العدد والجنس:

حكم مطابقة النعت للمنعوت في الإفراد والتثنية والجمع، وفي التذكير والتأنيث كحكم الفعل .

- فالنعت الحقيقي (وهو الذي يرفع الضمير المستتر)، يطابق المنعوت مطلقاً، نحو: زيدٌ رجلٌ حسنٌ ، والزيدان رجلان حسنان، والزيدون رجالٌ حسنون، وهندٌ امرأةٌ حسنةٌ، والهندان امرأتان حسنتان، والهنداتُ نساءٌ حسناتٌ ، فيطابق النعت منعوته في كل شيء (كالفعل لو وَضَعْتَهُ مَكَانَ النَّعْتِ لَطَابِقُ الْمَنَعُوتِ) فتقول: زيدٌ حسنٌ، والزيدان رجلانٌ حسناً ، والزيدون رجالٌ حسنوا، وهندٌ امرأةٌ حسنت، والهندان امرأتان حسنتا، والهنداتُ نساءٌ حسنٌ .

- وأما النعت السببي (وهو الذي يرفع اسماً ظاهراً بعده), فإنه بالنسبة إلى التوحيد، كالتثنية، والجمع يلزم الأفراد دائماً (كالفعل الذي يكون مكانه) فنقول: مررت برجلٍ كريمةٍ أمه، ومررت بامرأتين كريمٍ أبوهما، ومررت برجالٍ كريمٍ أبؤهم ؛ كما تقول في الفعل: مررت برجلٍ كرمت أمه ، وبامرأتين كرم أبوهما ، وبرجالٍ كرم أبؤهم .

أما بالنسبة إلى التذكير، والتأنيث فهو يطابق الاسم المرفوع بعده، ولا يُنظر إلى المنعوت؛ فنقول: تزوجت الفتاة الكريم أبوها، وجاءني محمد الكريمة أمه، ورأيت رجلاً كريمة أمهاتهم ، وكريماً أبؤهم ، كما تقول في الفعل: كرم أبوها، وكرمت أمه، وكرمت أمهاتهم، وكرم أبؤهم .

ومما تقدم يظهر:

أن النعت الحقيقي يتبع منعوته في كل شيء، أي أنه يتبعه في أربعة من عشرة:

1- واحد من أوجه الإعراب الثلاثة .

2- واحد من الأفراد والتثنية والجمع .

3- واحد من التعريف والتنكير .

4- واحد من التذكير والتأنيث.

أما النعت السببي فيتبع منعوته في اثنين من خمسة فقط:

1- واحد من أوجه الإعراب .

2- واحد من التعريف والتنكير .

وأما الأفراد والتثنية والجمع، فإنه يكون مفرداً دائماً .

ومن ناحية التذكير والتأنيث، فإنه يكون على حسب ما بعده .

2/3 تقديم النعت على المنعوت .

2/4 تقديم النعت على بعض المنعوت.

يُمتنع تقديم النعت على منعوته مع بقاء إعرابه نعتاً كما كان قبل التقدم .

وأجاز صاحب البديع محمد بن مسعود العزني تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لاثنتين أو جماعة،

وقد تقدم أحد الموصوفين، تقول: قام زيد العاقلان وعمرو، ومنه قول الشاعر:

ولست مقرا للرجال ظلامه ... أبي ذاك عمي الأكرمان وخاليا
يريد أبي ذلك عمي وخالي الأكرمان، فقدم النعت على أحد المنعوتين .
و ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز تقديم معمول الصفة على الموصوف، فلا يجوز أن يقال في:
هذا رجلٌ يأكلُ طعامك: هذا طعامك رجلٌ يأكلُ.
وأجاز ذلك الكوفيون، وتبعهم الزمخشري في قوله تعالى: { وَقُلْ هُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا } قال: "فإن
قلت: بم تعلق قوله: "في أنفسهم"؟ قلت: بقوله: "بليغاً"؛ أي قل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم .
واستثنى ابن مالك في التسهيل ما إذا كان النعت صالحاً لمباشرة العامل فإنه يجوز تقديمه، ولكن ليس من
باب تقديم الصفة على الموصوف ولكن على جعل المنعوت بدلاً منه. ومنه قوله: { إلى صراطِ العزيرِ
الحَمِيدِ اللَّهِ } 4 ففيه تقديم النعت وهو قوله: (العزير الحميد) وجعل المنعوت (وهو لفظ الجلالة) بدلاً.

2/5 حكم النعت من حيث الاشتقاق والجمود, حكم النعت بالجامد إذا كان بمعنى المشتق

2/6 مسائل في باب النعت:

1- النعت بالجملة .

2- النعت بالمصدر .

ما يُنعت به

الأشياء التي ينعت بها أربعة:

1- المشتق:

هذا هو الأصل في النعت، ولا يقصد المشتق عامة، بل أخذ من لفظ المصدر للدلالة على حدث
وصاحبه، ممن قام به الفعل، أو وقع عليه، ك(ضارب) من أسماء الفاعلين، و(مضروب) من أسماء المفعولين،

وما كان بمعناها، فمما هو بمعنى اسم الفاعل أمثلة المبالغة، نحو: ضراب، والصفة المشبهة نحو: حسن،
واسم التفضيل، نحو: أفضل، ومما هو بمعنى اسم المفعول ك(قتيل) بمعنى مقتول .
وخرج من ذلك ما اشتق لزمان أو مكان أو آلة؛ فإنه لا ينعت به .

2- الجامد المشبه للمشتق في المعنى:

ويقصد به الأسماء الجامدة التي يمكن أن تؤول بمشتق، وتفيد المعنى الذي يفيد المشتق . ومن البين أن
النعته بهذا النوع على خلاف الأصل، وهو يشمل أمور كثيرة من أشهرها ما يلي:
أشهرها ما يلي:

1- أسماء الإشارة، - غير المكانية- ولا بد أن تكون بعد أسماء معارف، ليتفق الاثنان في التعريف،
كقولنا "قابلتُ صديقي هذا في الشارعِ ذاك".

ويؤول ذلك بكلمة "المشار إليه" وهي مشتقة، وأيضا أسماء الموصول المبدوءة بهمزة الوصل، مثل "القرآن
كلام الله الذي أنزل على محمد".

2- ما كان بمعنى صاحب من الأسماء، وذلك "ذو" وما تفرع عنها وكذلك "أولو" و "أولات" -وقد
تقدم ذكرها جميعا- كقولنا: "شعبنا شعبٌ ذو تاريخ، وأمّتنا أمّةٌ ذاتُ حضارة، ففيها فتیانٌ أولو خبرةٍ
وفتياتٌ أولاتٌ أخلاق" ويؤول ذلك بكلمة "صاحب" وما يتفرع عنها، وهي مشتقة.

3- ما كان من الأسماء محتوما بياء النسب: كقولنا: "ما زال الإنسانُ الأوروبيُّ يتعالى على الإنسانِ
الإفريقيِّ ويُعاديهِ بسبب لونه".

ويؤول هذا بكلمة "المنسوب إلى كذا" وهي مشتقة، وأيضا كلمة "ابن" بين علمين وليست خبرا، مثل:
"عاش محمد بن عبد الله فقيرا ومات فقيرا".

4- أسماء الأعداد، كقولنا: "يتكوّنُ بابُ النعتِ من أفكارٍ خمسٍ" أو: "ألقيتُ المحاضرةَ على الطلابِ
التسعين".

وهذا يؤول بتقدير كلمة "المعدود" وهي مشتقة.

5- لفظة "أي" إذا أضيفت لنكرة تماثل المنعوت في المعنى، كقولنا "كان عمرُ بنُ الخطابِ عادلا أيّ
عدل" أو "اتَّخَذَ النبيُّ أبا بكرٍ صاحبًا أيّ صاحبٍ"، ومثل ذلك الألفاظ "كلّ، جدّ، حقّ" مضافة لاسم
جنس يكمل معنى الموصوف، مثل "هذه هي الحقيقةُ كلُّ الحقيقة" و "أنت صديقٌ جدّ ونيّ" أو "أنت
الصديقُ حقُّ الصديق".

3- الجملة، اسمية أو فعلية، ويُشترط في النعت بالجملة ثلاثة شروط: شرط في المنعوت، وشرطان في

الجملة نفسها، وهي:

1- أن يكون المنعوت نكرةً ؛ لأنّ الجملة تُؤوّل بنكرة فلا يُنعت بها إلاّ النكرة، نحو: مررت برجلٍ قام أبوه، مررت برجلٍ أبوه قائمٌ ؛ فكلمة (رجلٍ) منعوت، وهو نكرة لفظاً ومعنى، والجملة الفعلية (قام أبوه) والاسمية (أبوه قائم)، الواقعتان بعده نعت له . ولا يجوز أن تقول: مررت بزیدٍ قام أبوه، على أن الجملة نعت ل(زيد)، لأنه معرفة .

أما النكرة في المعنى دون اللفظ ، وهو: المعرفُ بأل الجنسية ، فاختلف النحاة فيه، هل يُنعت بالجملة أو لا؟

فذهب بعضهم إلى جواز نعته بالجملة، واستشهدوا بقوله تعالى: (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) قوله الشاعر:

ولقد أمرٌ على اللّيم يسبني ... فمضيتُ ثمّ قلتُ لا يعينني

فجملة (نسلخ) وقعت صفة ل(ليل)، وجملة "يسبني" صفة للّيم .

وذهب بعض النحاة إلى عدم جوازه، وردوا على المجيزين؛ بأنه لا يتعين وقوع الجملة فيما استشهدوا صفة، بل يجوز أن تكون حالا .

2- أن تكون الجملةً مشتملةً على ضمير يعود إلى المنعوت، إما ملفوظ به، إما ملفوظ به، كما في قوله تعالى: (وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ)، أو مقدر، كقوله تعالى: (وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا)، لا تجزي فيه.

3- أن تكون الجملةً خبريّةً (أي: محتملة الصدق، والكذب)، فلا تقع الجملة الطلّبية نعتاً، فلا يجوز: مررت برجلٍ اضربه، ولا "بعبد بعثك" قاصداً لإنشاء البيع، فإن جاء ما ظاهره ذلك؛ يؤول على إضمار القول؛ كقوله

حَتَّىٰ إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ... جَاءُوا بِمَدْقٍ هَل رَأَيْتَ الدِّئْبَ قَطُّ

فظاهر هذا أنّ قوله: "هل رأيت الذئب قط" صفة ل(مدق)، وهي جملة طلبية. ولكن ليس هو على ظاهره، بل "هل رأيت الذئب قط" مقولٌ لقولٍ مضمّرٍ صفة ل(مدق)، والتقدير: جاءوا بمدقٍ مقولٍ فيه: هل رأيت الذئب"

4- المصدر سماعًا، بشروط:

أحدها: أن لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع.

الثاني: أن يكون مصدر ثلاثي أو بزنة مصدر ثلاثي.

الثالث: أن لا يكون ميميًا.

قالوا: هذا رجل عدلٌ، ورضا، وزورٌ، وفطرٌ .

والثلاثة الأولى مصادر حقيقة، والرابع اسم مصدر، فإن فعله أفطر، وهو كثير، ومع كثرته يقتصر فيه على السماع.

والنعت بالمصدر خلاف الأصل؛ لأنه جامد غير مشتق، واختلف النحويون في تخريجه:

فالكوفيين: على التأويل بالمشتق، اسم فاعل أو مفعول، ف(عادل) اسم فاعل عدل، "و(مرضي) مفعول رضي، و(زائر) اسم فاعل زار، "و(مفطر)" اسم فاعل أفطر .

والبصريون: على تقدير مضاف، أي: ذو كذا، ولهذا التزم إفراده وتذكيره، كما يلتزمان لو صرح ب: ذو " وفروعه، فيقال: هذا رجل عدل، وامرأة عدل، ورجلان عدل، ورجال عدل، ونساء عدل، كما يقال: هذا رجل ذو عدل، وامرأة ذات عدل، ورجلان ذوا عدل، ورجال ذوو عدل، ونساء ذوات عدل. وقيل: لا تأويل ولا حذف مضاف، بل هو على المبالغة يجعل العين نفس المعنى مجازًا وادعاء.

3- النعت بالواحد إذا اختلف أو اختلف .

4- النعت بعمولي عاملين متحدين معنى وعملا .

حكم النعت إذا تعدد المنعوت

إذا كان المنعوت متعدداً مثنى، أو جمعاً، نظرنا إلى ألفاظ النعت فإن كانت ألفاظه مختلفةً وجب التفريق

بين النعوت بالعطف، تقول: مررت بالزَيْدَيْنِ الكَرِيمِ والبَخِيلِ، وجاءني رجالٌ فقيهُ وكاتبٌ وشاعرٌ .

يُستثنى من ذلك اسم الإشارة ؛ فلا يقال: مررت بهذين الكريم والبخيل، ويجوز ذلك على أنه بدل .
 أما إن كانت ألفاظ النعت مُتَّفَقَةً جِيءَ به مثنى، أو مجموعاً ؛ تقول : مررت برجلين كريمين (أي : كريم ، وكريم) وجاءني رجالٌ كِرَامٌ .

حكم النعت إذا تعدد العامل

إذا تعدد العامل فإمّا أن يكون العاملان:

1- مُتَّحِدِينَ في المعنى والعمل .

2- أو يكونا مختلفين .

فإن كان العاملان متحدين في المعنى والعمل:

جاز أن يتبع النعت المنعوت، رفعا ونصباً، وجرّاً ؛ فتقول: ذهب زيدٌ وانطلق عمروُ العاقلان، وحدثتُ زيداً وكَلَّمْتُ عمراً الكريمين ، ومررت بزيدٍ وجرّتُ على عمرو الصّالحين .

فالعاملان في الأمثلة بمعنى واحد ، وعملهما واحد ، فمثلا (ذهب ، وانطلق) معناهما واحد ، وعملهما واحد ، هو الرفع ؛ ولذلك كان النعت تابعاً للمنعوت .

ويجوز القطع؛ تقول: ذهب زيدٌ وانطلق عمروُ العاقلان، أو العاقلين ، على أنّ (العاقلان) خبر لمبتدأ محذوف، والعاقلين : مفعول لفعل محذوف .

وإن اختلف معنى العاملين، أو عملهما: وجب القَطْعُ ، وامتنع الإِتِّبَاعُ:

فتقول في اختلاف المعنى: جاء زيدٌ وذهب عمروُ العاقلين ، بنصب (العاقلين) أو رفعهما (العاقلان)، فالنصب بإضمار فعل تقديره (أعني) والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره (هما) .

وهذا هو معنى القَطْع، أي: تقطع النعت وتتركه؛ فيعرب إما مفعولاً لفعل محذوف، أو خبراً لمبتدأ محذوف .

أما اختلاف العمل، فنحو: رأيت محمداً ونظرت إلى زيدٍ الكريمان، أو الكريمين، بالقطع وجوباً .

وأما اختلاف المعنى والعمل معاً ، فنحو : جاء زيدٌ ومررت بخالدٍ الكاتبانِ ، أو الكاتبين، بالقطع وجوباً .

2/7 تعدد النعت .

حكم النعت إذا تعدد المنعوت واحد

إذا تعددت النعوت لمنعوت واحد:

فإن كان المنعوت لا يتضح ولا يتعين إلا بذكرها جميعاً: وجب إتباعها إعراباً للمنعوت في الإعراب، فتقول: مررتُ بزيدِ الفقيهِ الشاعرِ الكاتبِ .

فالنعوت هنا أتبع على اعتبار أن (زيد) لا يتعين ولا يُعرف إلا بذكرها جميعاً؛ لأن غيره يشاركة في صفتين من ثلاثة، كأن يكون هناك (زيد) آخر فقيه وشاعر، وثنان: شاعر وكاتب، وثالث: فقيه وكاتب .

أما إن كان المنعوت يتضح ويتعين بدونها جاز في النعوت جميعاً الإتباع ، أو القطع . ففي المثال السابق يجوز الإتباع ؛ فتقول : مررت بزيدِ الفقيهِ الشاعرِ الكاتبِ ، ويجوز القطع ؛ فتقول : مررت بزيدِ الفقيهِ الشاعرِ الكاتبِ (بالرفع، أو بالنصب) وذلك على اعتبار أن (زيد) يتعين بدون ذكرها كلها .

وأما إن كان يتعين ببعضها دون البعض الآخر وجب فيما يتعين به الإتباع ، وجاز في الباقي الإتباع والقطع، فمثلاً لو أن (زيداً) لا يتعين إلا إذا وُصف بأنه (فقيه) فحينئذ يجب إتباع هذه الصفة للمنعوت ، وغيرها يجوز فيه الإتباع والقطع، فتقول: مررت بزيدِ الفقيهِ الشاعرِ الكاتبِ، فيجب

الإتباع في (الفقيه) لأنها الصّفة التي يتعيّن بها زيد ، وأما (الشاعر، والكاتب) فيجوز الإتباع ، والقطع .

2/8 حكم النعت المقطوع

قطع النعت

الأصل أن النعت - كما تقدم - يتبع منوعته في إعرابه، ويجوز لداع بلاغي قطع هذا النعت عن التبعية لمنوعته، فلا يتبعه في علامة الإعراب، بل يعطي النعت إعراباً جديداً .

فإن كان المنعوت مرفوعاً: قطعنا النعت إلى النصب على أنه مفعول به لفعل محذوف، نحو: جاء خالدٌ الكريم .

وإن كان المنعوت منصوباً: قطعنا النعت إلى الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، نحو: رأيت خالداً الكريم .

وإن كان المنعوت مجروراً: جاز قطعه إلى الرفع أو النصب، على أنه خبر لمبتدأ محذوف مفعول به لفعل محذوف نحو: مررت بخالدٍ الكريم، والكريم .

ويجب إضمار (العامل) الرفع، أو الناصب، ولا يجوز إظهاره إذا كان النعت للمدح ، نحو : مررت بزیدِ الكريمِ ، أو كان للذم ، نحو : استعد بالله من الشيطانِ الرجيمِ ، أو كان للترحم ، نحو: مررت بزیدِ المسكينِ . ففي هذه الأمثلة يجب إضمار (العامل) المبتدأ في الرفع ، والفعل في النصب .

أما إذا كان النعت للتوضيح ، أو للتخصيص فلا يجب الإضمار، بل هو جائز إن شئت أضمرت، وإن شئت أظهرت ؛ تقول: مررت بزیدِ التاجرِ (بالإضمار) وتقول : مررت بزیدِ هو التاجرُ ، ومررت بزیدِ أعني التاجر .

2/9 حذف النعت أو المنعوت .

يجوز حذف كل واحد من النعت والمنعوت إذا علم، على جهة الاختصار، وذلك طبقاً للقاعدة اللغوية العامة في الحذف، ومؤداها أنه يجوز الحذف إذا كان اللفظ معلوماً، ولم يؤدِّ حذفه إلى اختلال الكلام، بل يستقلُّ اللفظ والمعنى بما بقي .

وحذف المنعوت كثير في كلام العرب، ويشترط له شرطان:

1- يكون معلوماً معيَّناً معناه بعد الحذف،

2- أن يكون النعت مستقلاًً بمباشرة العامل، قابلاً له، فإذا قلت: (مررتُ بعاقِلٍ، أو براكِبٍ)، علم أن المحذوف (رَجُلٌ) وصَحَّ في (العاقِل) مباشرته للعامل، وكذلك (الراكب) ونحو ذلك، ومن حذف المنعوت في القرآن قوله تعالى: (وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَثْرَابٌ) أي: حور قاصرات الطرف، وقوله: (أَنْ اِعْمَلْ سَابِغَاتٍ) أي: دروعاً سابغات، وقوله: (وَاعْمَلُوا صَالِحًا) أي: عملاً، وقوله: (فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً)، أي: ضحكاً، وبكاء، وقوله: (فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ) أي: فريق . وذلك كثير . ولو كان النعت غير معلوم لم يجز حذفه، فلا تقول: اثنتي بباردٍ، ولا اثنتي بطويلٍ أو قصيرٍ، أو نحو ذلك، لأن المنعوت لم يتعيَّن.

وكذلك إذا لم يصلح النعت لمباشرة العامل لم يجز حذفه، كما إذا كان النعت ظرفاً أو مجروراً أو جملة، كقولك: مررتُ برجلٍ عندك، أو في الدار، أو برجلٍ قامَ أبوه. فلا تقول: مررتُ بعندك، ولا بفي الدار، ولا بِقامِ أبوه.

وما جاء على خلاف ذلك فشاذ .

أما حذف النعت، فقليل؛ لأنه جيء به في الأصل لفائدة إزالة الاشتراك أو العموم فحذفه عكس المقصود، ومنه قوله تعالى: (يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ) أي: صالحة، وقوله: (فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) أي: متتابعاتٍ، وقوله: (إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ)، أي: الناجين، وقول الشاعر:

وَرُبَّ أَسِيلَةٍ الْحَدَّيْنِ بِكَرٍ ... مُهْفَهْفَةً لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ

أي: فرغ فاحمٌ وجيدٌ طويلٌ.

أبيات الألفية التوابع / 1- النعت

يَتَّبِعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأَوَّلَ	نَعْتُ وَتَوَكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ
فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِّمٌ مَا سَبَقَ	بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقَ
وَلِيُعْطَى فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا	لِمَا تَلَكَ (أَمْرٌ بِقَوْمٍ كَرَمًا)
وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ	سِوَاهُمَا كَالفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفُوا
وَأَنعْتُ بِمَشْتَقِّ كَ (صَغْبٍ) وَ (ذَرْبٍ)	وَشَبْهَهُ كَ (ذَا) وَ (ذِي) وَالمُنْتَسِبِ
وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا	فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ حَبْرًا
وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ	وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمَرَ تُصِيبُ
وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا	فَالتَزْمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ
وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ	فَعَاطِفًا فَرَفَهُ، لَا إِذَا ائْتَلَفَ
وَنَعْتُ مَعْمُولِي وَحِيدِي مَعْنَى	وَعَمَلٍ اتَّبَعَ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءِ
وَإِنْ نَعْتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ	مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أَتْبَعْتُ
وَاقْطَعُ أَوْ اتَّبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعِينًا	بِدُونِهِ، أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعُ مُعِينًا
وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمَرًا	مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ
وَمَا مِنَ المَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عَقْلٌ	يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ

مراجعة وتطبيقات

الدرس الثالث: التوكيد

عناصر الدرس:

3/1 أقسامه:

1- التوكيد المعنوي: تعريفه, وألفاظه, وأحكامه .

2- التوكيد اللفظي: تعريفه, وأحكامه

تمهيد:

النوع الثاني من التوابع: التأكيد, والمراد به: المؤكِّد, بكسر الكاف, من إطلاق المصدر مراداً به اسم

الفاعل .

*** يقال: التوكيد, والتأكيد, فالتوكيد مصدر وكَّد يوكِّد توكيدا, والتأكيد مصدر أكد يؤكد تأكيدا,

والأول أكثر استعمالاً؛ ولذلك شاع استعماله به عند النحاة .

3/1- معنى التوكيد، وأقسامهالتوكيد نوعان:

- 1- **معنوي**, نحو: حدثني الأمير نفسه (عينه) , وكافأت الطلاب كلهم .
- 2- **لفظي**, نحو: فاز فاز عليّ .

والتوكيد المعنوي يختص بالأسماء، أما التوكيد اللفظي فلا يختص بالاسم، بل يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة .

2/4- التوكيد المعنوي

- حدثني الأمير . حدثني الأمير نفسه (عينه) .
- كافأت الطلاب . كافأت الطلاب كلهم .

1/2/4- معناه, وألفاظه, وطريقة التوكيد بها

التوكيد المعنوي: تابع يذكر لرفع احتمال تقدير مضاف إلى المتبوع, أو إرادة الخصوص بما ظاهره

العموم .

ألفاظ التوكيد المعنوي:

للتوكيد المعنوي سبعة ألفاظ:

الأول والثاني: **النفس والعين**, ويُوكَّدُ بهما لرفع احتمال تقدير مضاف إلى المتبوع .

والخمس الباقية: **كلا, وكلتا, وكل, وجميع, وعامة**, لرفع احتمال إرادة الخصوص بما ظاهره العموم .

وإذا أُريدَ تقوية التوكيد يجوز أن يتبع (كله) بـ (أجمع), و (كلها) بـ (جمعاء) و (كلهم) بـ (أجمعين)

و"كلهنّ" بـ "جمع" قال تعالى: (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُنَّ أَجْمَعُونَ) .

***لم يذكر ما صيغ من (الكتع, والبصع, والبتع), والنحويون أرباب المختصرات, فضلاً عن غيرهم,

يذكرون ذلك, ولا يغفلونه, فكيف تركه؟ فالجواب أن ماعدا ما ذكر قليل الاستعمال, غير متداول في

الكلام, ومن استقرأ كلام العرب وجد الأمر كذلك .

فالأول: الذي يذكر لرفع احتمال تقدير مضاف إلى المتبوع, يكون بـ (النفس والعين) .

نحو: حدثني الأمير نفسه, فلو اقتصر على المؤكّد, لاحتمل أن يكون هناك مضاف محذوف وأن الذي حادثك وكيله أو أمين سره أو رجل آخر من مساعديه, فإذا ذكر التوكيد ارتفع ذلك الاحتمال .
ف(نفسه) توكيد معنوي مرفوع, والهاء مضاف إليه .

ويشترط اتصالهما بضمير عائد على المؤكّد مطابق له في الإفراد والتذكير وفروعهما؛ ليحصل الربط بين التابع والمتبوع .

ويجب إفرادهما مع المفرد - كما في المثال - وأما مع التثنية والجمع فيجمعان جمع تكسير للقلّة على وزن (أفعل), وهذا الجمع مع الجماعة واجب, ومع الاثنين أرجح من الإفراد, تقول: جاء المحمدان أنفسهما أو أعينهما, وجاءت البنتان أنفسهما أو أعينهما, وجاء المحمدون أنفسهم أو أعينهم, وجاءت الفاطمات أنفسهن أو أعينهن .

*** يجوز الجمع بين النفس والعين بتقديم النفس نحو: زيد نفسه عينه(4).

والثاني: الذي يذكر لرفع احتمال إرادة الخصوص بلفظ العموم, وألفاظه:

1- كل, وجميع, نحو: قرأت الكتاب كلّهُ أو جميعهُ فلو لم يؤت بكلمة (كل) أو (جميع) لكان من المحتمل أن المراد من المقروء هو الأكثر أو الأقل أو النصف, فإذا أردنا رفع هذا الاحتمال زدنا كلمة (كله) . ولا يؤكّد بهما إلا بثلاثة شروط :

الشرط الأول: أن يكون المؤكّد بهما غير مثنى . وهو المفرد والجمع .

الشرط الثاني: أن يكون المؤكّد بهما جمعاً له أفراد, أو مفرداً يتجزأ بنفسه أو بعامله .

فالأول نحو: حضر الضيوف كلّهم , والثاني نحو: قرأت الكتاب كلّهُ, والثالث نحو: اشتريت الحصان كله؛ لأن الحصان يتجزأ باعتبار الشراء .

ولا يجوز جاء الضيف كله؛ لعدم الفائدة من التوكيد إذ يستحيل نسبة المجيء إلى جزء منه دون الآخر.

(4) قالوا لأن الأصل في الإطلاق على الحقيقة هي النفس، والعين منقولة إليها، في شرح الرضي على الكافية:

"وأما تقديم النفس على العين فلأن النفس لفظ وضوح لماهيتها حقيقة، ولفظ العين مستعار لها مجازاً من الجارحة المخصصة" .

الشرط الثالث : أن يتصل ضمير عائد على المؤكّد كما في الأمثلة .

2- كلا وكلتا: وهما لتوكيد المثنى, ف (كلا) للمثنى المذكور, و (وكلتا) للمؤنث نحو, نجح الأخوان كلاهما,

وفازت البنتان كلتاهما .

فلولا التوكيد لكان من المحتمل اعتبار التثنية غير حقيقية وأن الذي نجح هو أحدهما .

ويؤكد بهما بشروط ثلاثة:

1- أن يصح حلول المفرد محلّهما؛ ليتمكن توهّم إرادة البعض بالكل كما في المثالين, بخلاف: اختصم

المحمدان كلاهما, فلا يصح؛ لعدم صحة حلول المفرد محلّهما؛ لأن الاختصاص لا يكون إلا بين اثنين.

ومن النحاة من يبيّن ذلك محتجاً بأن التوكيد قد يأتي للتقوية لا لرفع الاحتمال .

2- أن يتحد معنى المسند إلى المؤكّد, فإن اختلف المسند لم يصح نحو: مات هشام وعاش بكر كلاهما

3- أن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكّد بهما, كما في المثالين .

ثالثاً : لفظ عامة, وهي مثل (كل وجميع) في إفادة العموم, والتاء في آخرها زائدة لازمة لا تفارقها,

فتكون مع المؤنث والمذكر؛ لأنها للمبالغة, وليست للتأنيث نحو: حضر الجيش عامته, وحضر الطلاب

عامتهم, وحضرت الفرقة عامتها, وحضرت الفرق عامتهن, وحضر الجيشان عامتهما, وحضرت الفرقتان

عامتهما .

وقل من عدها من النحويين في ألفاظ التوكيد وقد عدها سيبويه, ولذلك قال الناظم: "مثل النافلة";

لأن عدها من ألفاظ التوكيد يشبهها لنافلة أي الزيادة لأن أكثر النحويين لم يذكرها.

*** يجاء بعد (كل) بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشمول, فيؤتى ب (أجمع) بعد (كله) نحو : جاء

الركب كلّه أجمع . قال تعالى: (فسجد الملائكة كلهم أجمعون), ف (كلّهم) توكيد معنوي ل (الملائكة)

مرفوع مثله, والهاء مضاف إليه, (أجمعون) توكيد معنوي ثان مرفوع بالواو.

ويؤتى ب (جمع) بعد (كلهن) نحو: جاءت الفتيات كلهن جُمع .

ويجوز استعمال (أجمع) وما بعده, في التوكيد غير مسبوقه بكلمة (كل) نحو: جاء الجيش أجمع, وجاءت

القبيلة جمعاء, وجاء القوم أجمعون. وجاء النساء جمع, قال تعالى: (فككبوا فيها هم والغاوون* وجنود

إبليس أجمعون), وقال تعالى: (فلو شاء هداكم أجمعين) .

*** ألفاظ التوكيد معارف، أما ما أُضيف إلى الضمير فظاهر، وأما (أجمع) وتوابعه، ففي تعريفه قولان: أحدهما: أنه بنية الإضافة، ونسب إلى سيبويه. والثاني: أنه بالعلمية عُلِّق على معنى الإحاطة. ولأن ألفاظ التوكيد معارف امتنع نصب شيء منها على الحال. *** إذا تكررت ألفاظ التوكيد؛ فهي للمتبوع، وليس الثاني توكيدا للتوكيد، ولا يجوز فيها القطع، ولا عطف بعضها على بعض.

2/2/4 حكم توكيد النكرة توكيدا معنوياً

اختلف النحويون في جواز توكيد النكرة:

فقال البصريون: لا يجوز توكيدها مطلقاً، سواء كانت محدودة، وهي التي تدل على زمن محدود بابتداء وانتهاء معينين، أو على شيء معلوم المقدار كشهر، وحول، وأسبوع، ويوم، ودرهم، ودينار، أو كانت غير محدودة كـ (وقت وزمن وحين)؛ لأن الغرض من التوكيد إزالة اللبس؛ وألفاظه معارف، والنكرة تدل على الإبهام والشيوع؛ فيلزم التخالف بين المؤكِّد والمؤكَّد.

وقال الكوفيون: يجوز توكيد النكرة. إذا اجتمع فيها أمران:

الأول: أن تكون النكرة محدودة كما تقدّم.

الثاني: أن يكون لفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول.

وذلك لورود السماع عن العرب، ولحصول الفائدة؛ لأن التوكيد يفيد النكرة شيئاً من التحديد والتخصيص يقربها من التعريف فتقول: خرجت إلى الريف يوماً كلّه، سافرت إلى مكة أسبوعاً جميعه، تصدقت بدينار كلّه.

بخلاف: عملت زمناً كلّه، أنفقت مالاً كلّه؛ لتخلف الأمر الأول، وبخلاف عملت يوماً نفسه؛ لتخلف

الأمر الثاني.

ومما ورد عن العرب قول الشاعر:

لكنّه شافهٌ أنّ قيل ذا رَجَبٍ ... يا ليت عدّة حَوْلِ كِلِّهِ رَجَبُ

فأكد الشاعر النكرة في قوله: (حول) بـ (كل).

وهذا اختيار ابن مالك في الألفية .

*** استغنت العرب بـ (كلتا) في المثنى المؤنث عن وزن (فعلاء) وهو (جمعاء), وبـ (كلا) في المثنى المذكور

عن وزن (أفعل) وهو (أجمع) فتقول: قامت البنتان كلتاهما, وقام الرجلان كلاهما .

ولا تقول: قامت البنتان جمعاوان, وقام الرجلان أجمعان .

توكيد الضمير:

- إذا أريد توكيد الضمير المتصل المرفوع (المستتر أو البارز) بالنفس أو بالعين, جيء بفواصل

بين لفظ التوكيد والمؤكد, وهو الضمير المنفصل المرفوع, تقول: أديت أنت نفسك الواجب, فـ(التاء) فاعل

و(أنت) توكيد لفظي للضمير قبله (نفسك) نفس: توكيد معنوي للتاء, والكاف مضاف إليه .

وتقول في توكيد الضمير المستتر: تصدق أنت نفسك بما ينفعلك, فـ (أنت) توكيد لفظي للضمير المستتر

الذي هو فاعل (تصدق), و(نفسك) توكيد معنوي للضمير المستتر .

- أما الضمير المرفوع المنفصل فلا يحتاج إلى فاصل, بل حكمه حكم الاسم الظاهر تقول: أنت

نفسك المسؤول عن أسرتك .

- وإذا كان الضمير متصلاً غير مرفوع جاز الفصل وعدمه, تقول: المدرسون أكرمتهم هم

أنفسهم, أو أكرمتهم أنفسهم, بغير توكيد بالضمير .

وكذا لو كان لفظ التوكيد غير (النفس والعين) نحو: المحمدون قاموا كلهم .

3/4 التوكيد اللفظي:

وهو النوع الثاني من نوعي التوكيد .

1/3/4 معناه, وجريانه في الألفاظ كلها

التوكيد اللفظي: هو أن يوتى باللفظ المراد توكيده مكررا بنفسه .

والغرض منه: أمور, أهمها:

- تمكين السامع من تدارك لفظ لم يسمعه، أو سمعه ولكن لم يتنبه.
 - التهديد؛ كقوله تعالى: (كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ) .
 - التهويل: كقوله تعالى: { وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ * ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ } .
 - التلذذ بتريديد لفظ مدلوله محبوب مرغوب فيه، نحو: الجنة الجنة!! ما أسعد من يفوز بها.
- ويجري التوكيد اللفظي في الألفاظ كلها, فيكون في الاسم, والفعل, والحرف, والجملة.

فتوكيد (الاسم) نحو: قام زيد زيد، ومنه قول الشاعر:

أَحَاكَ أَحَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَحَا لَهُ ... كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بَعِيرٍ سِلَاحٍ

وأما توكيد (الفعل) فنحو: قام قام زيد، ومنه قول الشاعر:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِيغْلِي ... أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ

وأما توكيد الحرف فنحو: نعم نعم، وبلى بلى، ولا لا، ومنه قول الشاعر:

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِثْمَا ... أَخَذْتُ عَلِيَّ مَوَاتِقًا وَعُثُودًا

وأما توكيد الجملة، فنحو: قام زيد قام زيد، ومنه قوله تعالى: (فقتل كيف قدر * ثم قتل كيف قدر)،

وقوله تعالى: (كَلَّا سَيَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ) وقوله: (فإنَّ مع العسر يسراً. إنَّ مع العسر يسراً) .

ويكثر اقتران الجملة بالعطف كقوله تعالى: (كلا سوف تعلمون * ثم كلا سوف تعلمون).

ويجب ترك العطف عند إيهام التعدد نحو: أكرمت علياً أكرمت علياً .

توكيد الضمير والحرف:

- إذا أريد توكيد الضمير المتصل توكيد لفظياً بضمير يماثله في اللفظ والمعنى، فلا بد من اتصال

المؤكِّد بما اتصل بالمؤكِّد فتقول: أنت قمت قمت بواجبك . أكرمك أكرمك خالد . كتابك كتابك على

الدرج . فرحت بك بك . وهذا الكتاب رغبت فيه فيه .

- وأما توكيد الحرف: فإن كان حرفاً غير جوازي فإنه يعاد مع الحرف المؤكِّد ما اتصل بالمؤكِّد

نحو: إن الصدق إن الصدق لفضيلة، في المسجد في المسجد خالد .

وإن كان الحرف حرف جواب فتوكيده اللفظي يكون بإعادته وحده نحو : هل ذاكرت دروسك ؟
فتقول : نعم ، نعم، ونحو: ألم تذاكر دروسك ؟ فتقول : بلى، بلى .

*** يجوز أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل, سواء كان بارزاً أو مستتراً, وسواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً . نحو قمت أنت بواجبك, ومنه قوله تعالى: (لقد وعدنا نحن وءابائنا هذا من قبل), ف (نا) نائب فاعل, و (نحن) توكيد للضمير قبله مبني على الضم لا محل له , ومثال المنصوب: أعطيتك أنت الكتاب, ومنه قوله تعالى: (لا تخف إنك أنت الأعلى). ف (الكاف) اسم (إن) و(أنت) توكيد لفظي مبني على الفتح لا محل له .

ومثال المجرور: هذه المسألة تعلمتها منك أنت, ف (أنت) توكيد لفظي للكاف .
ومثال المستتر: اجتهد أنت في المذاكرة, ومنه قوله تعالى: (لا نخلفه نحن ولا أنت مكاناً سوى), ف (نحن) توكيد للضمير المستتر في (نخلفه) وقوله: تعالى (ما كنت تعلمها أنت ولا قومك). ف (أنت) توكيد للضمير المستتر في (تعلمها) .

2/3/4 الفصل بين التوكيد والمؤكد

لا يجوز الفصل بين المؤكد والتوكيد بما ليس بينهما علاقة، ويجوز إن كان بينهما علاقة نحو قوله تعالى:
(ولا يُحِزُّ وَيَرْضَىٰ بِمَا آتِيَتْهُنَّ كُلُّهُنَّ), فكلهن توكيد للنون من "يرضين" و"ما آتيتهن" فصل.
ومنه:

وأقبلت والهة تَفَجَّع ... ما رأسُ ذا إلا جبينُ أجمع

أراد: ما رأسُ ذا أجمعُ إلا جبين. ومنه:

إذا بكيت قَبَلْتَنِي أَرْبَعًا ... إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعًا

يريد ظللت الدهر أجمع أبكي، ففصل بين المؤكد والمؤكد بقوله (أبكي).

فأما الفصل بإما نحو: مررت بقومك إما أجمعين وإما بعضهم, فمنعه البصريون، وأجازه الفراء، والكسائي

3/3/4 عطف ألفاظ التوكيد بعضها على بعض

لا يجوز عطف ألفاظه بعضها على بعض، فلا يجوز أن يقال: قام زيدٌ نفسهُ وعينهُ، ولا جاء القوم كلهم وأجمعون، وأجاز العطف بعضهم، وهو قول ابن الطراوة .

*** تنبيهات:

1- يتمتع حذف المؤكد لفظياً؛ لأن حذفه منافٍ لتكراره.

2- إذا أتبع المضير المتصل المنصوب بمنفصل منصوب، نحو: رأيتك إياك، فمذهب البصريين أنه بدل، ومذهب الكوفيين أنه توكيد، قال ابن مالك، مرجحاً قول الكوفيين: (وقولهم عندي أصح من قول البصريين؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في نحو: رأيتك إياك، كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو فعلت أنت، والمرفوع توكيد بإجماع؛ فليكن المنصوب توكيداً ليجرى المتناسبان مجرى واحداً) .

أما المرفوع فيجوز أن يكون توكيداً، كما يجوز أن يكون بدلاً بالإجماع.

3- من الأساليب الصحيحة: جاء القوم بأجمعهم، وتعرب "أجمع" توكيداً مجرور اللفظ، بالباء الزائدة، في محل رفع، أو نصب، أو جر؛ على حسب حالة المؤكد (المتبوع)، وبعضهم يعربها: بدلاً، وإن كانت تؤدي معنى التوكيد، ولا بد من إضافتها إلى ضمير مطابق للمتبوع.

4- لا يجوز القطع في ألفاظ التوكيد لا تقول: مررت بزيد نفسه، لا إلى الرفع ولا إلى النصب، كما جاز ذلك في النعت في مواضعه .

5- ألفاظ التوكيد إذا تكررت هي للمتبوع المؤكد، وليس الثاني تأكيداً للتأكيد .

6- إذا اجتمعت التوابع كلها أو عدد منها، فُدم النعت، ثم عطف البيان؛ ثم التوكيد، ثم البدل، ثم عطف النسق؛ نحو: أقبَل الرجلُ العالمُ محمدٌ نفسهُ أخوكُ وإبراهيمُ . وقيل في ذلك:

قدم النعت فالبيان فأكد ... ثم أبدل واختم بعطف الحروف

2- أبيات الألفية (التوكيد)

مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا	بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأِسْمُ أُكِّدَا
مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا	وَاجْمَعُهُمَا بِ(أَفْعَلٍ) إِنْ تَبِعَا
(كَلْتَا) (جَمِيعًا) بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا	وَ(كُلًّا) اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَ(كِلَا)
مِنْ (عَمَّ) فِي التَّوَكِيدِ مِثْلَ (النَّافِلَةِ)	وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَ(كُلِّ) (فَاعِلَهُ)
(جَمَعَاءَ) (أَجْمَعِينَ) ثُمَّ (جَمَعَا)	وَبَعْدَ (كُلِّ) أَكْدُوا بِ(أَجْمَعَا)
(جَمَعَاءَ) (أَجْمَعُونَ) ثُمَّ (جَمَعُ)	وَدُونَ (كُلِّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ)
وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شِمْلٌ	وَإِنْ يُفْعَدُ تَوَكِيدُ مَنْكُورٍ قَبْلُ
عَنْ وَزْنِ (فَعْلَاءَ) وَوَزْنِ (أَفْعَلَا)	وَاعْنُ بِ(كَلْتَا) فِي مِثْلِي وَ(كِلَا)
بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلِ	وَإِنْ تُوَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ
سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا .	عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكْدُوا بِمَا
مُكْرَرًا كَقَوْلِكَ (ادْرُجِي ادْرُجِي)	وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ لَفْظِي يَجِي
إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلَ	وَلَا تُعَدُّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ
بِهِ جَوَابٌ كَ(نَعَمْ) وَكَ(بَلَى)	كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصَلَا
أَكْدُ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ	وَمُضْمَرِ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ

مراجعة وتطبيقات

